

Distr.: General
6 September 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البندان ٦٠ و ٦٢ من جدول الأعمال المؤقت*

النهوض بالمرأة

تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم

رسالة مؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم معلومات عن خطة العمل المشتركة بين حكومة جمهورية
أوزبكستان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الرامية إلى تنفيذ أحكام اتفاقية
حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة
الحادية والستين للجمعية العامة، في إطار البندين ٦٠ و ٦٢ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) علي شير واحدوف

الممثل الدائم

لجمهورية أوزبكستان

* A/61/150.



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

خطة العمل المشتركة بين حكومة جمهورية أوزبكستان واليونسيف الرامية إلى تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

قامت حكومة جمهورية أوزبكستان واليونسيف بتوقيع خطة عمل في إطار برنامج قطري للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩.

وتمتضى خطة العمل المذكورة، ستقدم اليونسيف من أموالها ٩,٢٦ مليون دولار أمريكي، كما ستبذل جهودها للحصول على ٨,٥٦ مليون دولار أمريكي من مصادر إضافية، وذلك للقيام في أوزبكستان، خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، بتنفيذ برامج مشتركة ترمي إلى تعزيز قدرات هذا البلد في مجال تنفيذ أولوياته والتزاماته الوطنية تجاه كفالة حقوق الطفل والمرأة والشباب، مع توفير ظروف الرعاية والحماية التي تيسر لهم العيش والنمو والتطور.

وبفضل تنفيذ البرنامج القطري، ستتاح لأطفال وشباب ونساء ١٥ منطقة مختارة من ٦ مقاطعات (ما يقرب من ١٠ في المائة من إجمالي تعداد سكان البلاد) فرص أفضل للحصول على خدمات أساسية ممتازة في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، وحماية الطفولة، والوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن المقرر تعميم التجربة المكتسبة من التنفيذ العملي لهذه المهام في كافة أنحاء القطر.

ومن المنتظر أن تتوافر لعائلات وشباب هذه المناطق ذات الأولوية إمكانية تحمل قدر أكبر من المسؤولية عن سلامتهم ورفائهم، وأن يستفيدوا بدرجة أكبر من الخدمات الأساسية الممتازة التي تدعمها أجهزة الحكم الذاتي المحلية (المجالس المحلية) التي ينبغي أن تمنح سلطات أوسع.

ومن المقرر، حرصاً على زيادة اكتمال مواءمة القوانين الأوزبكية الحالية مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، القيام بإعداد مشاريع قوانين تشريعية جديدة، مع تعديل القوانين الحالية.

وسوف تساعد هذه الإجراءات على زيادة إدراك آثار الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والجنسانية والثقافية التي تعرقل أعمال حقوق الأم والطفل والمراهقين، مما من شأنه أن يساعد بدوره على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لا سيما من حيث مواءمة القوانين الحالية مع المعايير والمبادئ الدولية لحسن الإدارة.

ومن الجدير بالذكر أن أوزبكستان قامت في عام ٢٠٠٤، بدعم من مصرف التنمية الآسيوي، بإعداد وثيقة استراتيجية لرفع مستوى معيشة سكانها، وهي أول وثيقة من نوعها تطرح رؤية الحكومة، على المدى الطويل، لقضايا التنمية.

والبرنامج القطري للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ يكمل ويساند الجهود التي تبذلها حكومة أوزبكستان من أجل تحقيق التنمية المستدامة، على النحو المبين في البرنامج الرئاسي السنوي الذي يهدف إلى تحسين نظم الرعاية الاجتماعية للقطاعات السكانية المستضعفة. وسوف يسهم البرنامج القطري، بصورة مباشرة، في تعزيز مبادرات الحكومة في مجالات تحسين مهارات ومؤهلات المعلمين، وحماية صحة الأجيال، وتمكين المرأة والأم والطفل، وحض الأسر على اتباع أسلوب معيشة صحي، وتعزيز دور المجالس المحلية، وإعلاء مبدئي التوادد والتراحم.

ومن المزمع تعزيز القدرات الوطنية في مجال رصد وتحليل الاتجاهات الاجتماعية السائدة، بغية إحكام تخصيص موارد وإمكانيات الدولة للقطاعات السكانية الفقيرة والمستضعفة، مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية.

ومن الجدير بالذكر أن لأوزبكستان واليونيسيف خبرة عملية في التنفيذ المشترك للبرنامج القطري. غير أن جهودهما كانت منصبة من قبل على تحسين مستوى بقاء الطفل، وتوعية الشباب بأسلوب المعيشة الصحي وبمخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعزيز مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية، والترويج لمفهوم "المدارس المهمة بالطفل"، وتخفيض حالات نقص العناصر الغذائية اللازمة بتركيزات ضئيلة، وتقليل احتمالات احتجاز الأطفال في مؤسسات رعاية الطفل، وتقديم المساعدة لسكان المناطق المعرضة لمخاطر بيئية.

وعلاوة على ذلك، كان هناك دعم لتطبيق مفهوم مصطلح "المواليد الأحياء" المتعارف عليه دولياً في كافة أنحاء البلاد، وتوجيه مبادرات الولادات المأمونة والوقاية من انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل، فضلاً عن زيادة نسبة الاقتصار على الرضاعة الطبيعية خلال الأشهر الستة الأولى.

وبفضل الجهود المشتركة، تم اعتماد ١٣ من مستشفيات الولادة كـ "مستشفيات مهمة بالطفل". كما أن التلاميذ في أكثر من ١٠.٠٠٠ مدرسة أصبحوا يدركون أهمية استهلاك الملح المضاف إليه اليود لمكافحة أمراض الأسنان الناجمة عن نقص اليود. كذلك، تلقى ما يقرب من ٨٠ في المائة من إجمالي عدد الأطفال ممن تتراوح أعمارهم من ٦-٥٩ شهرا فيتامين "أ" كمكمل غذائي. واستمرت التغطية التحصينية عند مستوى تجاوز ٩٥ في المائة، حيث أعطيت البلاد شهادة "بخلوها من مرض شلل الأطفال". وتكفلت الدولة بشراء اللقاحات اللازمة للتحصينات الدورية.

وفي المحليات، التحق ما يقرب من ٢٥٠٠ طفل بدور الحضانة، حيث تستخدم طرق تدريس وتعلم مواجهة نحو التنمية المبكرة للطفل. وتتبع أوزبكستان سياسة وطنية تكفل التعليم للجميع. وفي خمس مقاطعات، يدرس أكثر من ٨٠.٠٠٠ تلميذ في مدارس "مهمة بالطفل". وتمكّن ٦٠.٠٠٠ تلميذ بالصفوف من ١-٤ من تحسين معارفهم في مجال النظافة الصحية. كذلك، تحسنت أوضاع الصرف الصحي في ٨٠ مدرسة.

وفي طول البلاد وعرضها، تم افتتاح ١٤ مركزا مهتما بالشباب، تصل بخدماتها حاليا إلى ١٠٠.٠٠٠ شاب، وتعمل على توعيتهم بالعبادات اللازمة للسلوك الصحي والنمو السليم. وهناك أكثر من ١٠.٠٠٠ تلميذ و ٢.٠٠٠ معلم على إلمام بطرق الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويمارسون أسلوب معيشة صحي.

ومن الجدير بالذكر أيضا أنه عن طريق منحة مقدمة من حكومة اليابان، أمكن شمول أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ شخص في منطقة بحر آرال بتدابير تحسين صحة الأم والطفل ونوعية المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ففي عام ٢٠٠٣، تبين من عمليات مراقبة الأوبئة أن نسبة تلوث المياه في تلك المنطقة قد تدنت من ٩,٥ في المائة إلى ٥,٥ في المائة، وأن نسبة الإصابة بالإسهال بين الأطفال انخفضت بواقع الثلث.